



محافظة دمشق
Damascus Governorate

بيان توضيحي

بيان صادر عن محافظة دمشق حول ما أثير بشأن مول المالكي

تابعت محافظة دمشق باهتمام ما تم تداوله مؤخراً عبر وسائل التواصل الاجتماعي حول ملف مول المالكي، وما رافقه من معلومات واستنتاجات مغلوبة وغير دقيقة لا تعكس حقيقة الواقع، وترى المحافظة، احتراماً للرأي العام وحرصاً على الشفافية، شرح الوقائع كما جرت :

إن أصل القضية يعود إلى عقد استثمار أبرم عام ٢٠٠٧ وفق صيغة BOT، بين محافظة دمشق والسيد غالي حكيم حيث قام ببناء المول وإكسائه على نفقته مقابل مدة استثمار عشرين عاماً، ثم نشأ لاحقاً نزاع حول بدل الاستثمار انتهى في حينه إلى إخلاء المول بالقوة ودون مبرر قانوني واضح بل وحتى في تحدٍ صارخ لقرار قضائي ومن ثم تسليمه إلى مستثمر آخر هو وسيم قطان المرتبط بأزلام النظام البائد ونفوذه عام 2018.

وبعد التحرير المبارك قام السيد غالي حكيم بمراجعة محافظة دمشق، وبحضور عدد من الوجهاء لرفع المظلمة عنه، حيث جرى التعامل مع طلبه بشكل أصولي، وتم تكليف المديريات المختصة في المحافظة بدراسته ومتابعة الدعوى المقامة من قبله أمام القضاء الإداري، وتم تشكيل هيئة تحكيم للنظر في طلباته التي لم يتم البت بها في الدعوى المقامة منه أيام النظام البائد، على اعتبار أن طلب إلغاء قرار الإخلاء وإعادة المول تم النظر به سابقاً ولا يجوز قانوناً إعادة البحث به مجدداً، في حين لم يتم البحث في موضوع التعويض عن قيمة البناء والتجهيزات المقدمة من قبله وبدل فوات المنفعة عن معارضته في متابعة المدة المتبقية من عقد الاستثمار.

وفي أثناء نظر الدعوى، صدر قرار لجنة مكافحة الكسب غير المشروع والمتضمن حلول الصندوق السيادي في استثمار المول محل وسيم قطان المرتبط برموز النظام السابق وتجاراتهم، الأمر الذي أعاد إدارة واستثمار هذا المول إلى جهة عامة من خلال الصندوق السيادي.

وعليه تم إجراء التسوية، حيث لم يتم إعادة المول إلى السيد غالي حكيم، ولم يمنح له أي عقد استثمار جديد كما أشيع على مواقع التواصل الاجتماعي، وإنما تم إبرام ملحق عقد جديد مع الصندوق السيادي لاستثمار المول وببديل استثمار مماثل للبديل الذي كان يدفعه وسيم قطان، مع خضوعه لإعادة التوازن المالي في بداية كل عام بما يحفظ حقوق المحافظة، وهذا هو السبب في عدم طرح المول للمزايدة العلنية.

وعليه جرى إنصاف غالي حكيم من خلال اتفاق شراكة مع الصندوق السيادي محدد المدة بأقل مما أخذه وسيم قطان وبنسبة من الأرباح، وذلك لتحقيق العدالة ومقابل تنازله عن المبالغ المستحقة له أمام مجلس الدولة، الأمر الذي جنّب المحافظة تحمّل أعباء مالية كبيرة كان يمكن أن تترتب عليها فيما لو صدر الحكم القضائي بمواجهتها، وحافظ في الوقت ذاته على استمرار استثمار المول لمصلحة الدولة.

وقد تم اعتماد هذه الإجراءات والتسوية بعد عرضها على الجهات القانونية المختصة وهي مجلس الدولة (القضاء الإداري) وإدارة قضايا الدولة بعد استطلاع آرائهما وإجازة التسوية وفق الأصول القانونية.

إن محافظة دمشق تحرص على احترام حق الرأي العام في الاطلاع على آلية استثمار الموارد وتؤكد أن معيارها في هذا الشأن كان وسيبقى واحداً وهو حماية المال العام، واحترام الحقوق، ومعالجة آثار الملفات السابقة زمن النظام البائد بالطرق القانونية التي تحقق المصلحة العامة.

وتهيب محافظة دمشق من الإخوة المواطنين تحري دقة وصحة المعلومات قبل تداول الأخبار المغلوطة والتي كان يمكن لمتسببها التحري والسؤال، حيث أبواب المحافظة مفتوحة لجميع من يحب أن يستفسر عن صحة المعلومات والقرارات.